اهم متغيرات تطور منظومة الامن الخليجي للمدة بين ١٩٨١ -٢٠١٢

أ.م.د.خضير ابراهيم سلمان (*) أ.م.د. عبد الغني محمد عبدالعزيز (**)

المقدمة:

الامن الاقليمي الشرق اوسطي يستند على امن منطقة المشرق العربي، والمغرب العربي في شمال افريقيا، ثم منطقة الخليج العربي، والمحللون في مسائل التنبؤ بما ستظهره الاحداث في المستقبل المنظور وعلاقتها في رسم التوازنات والمقومات لأمن الاقليم يحتاجون في هكذا دراسات مستقبلية الى تحليل الماضي القريب، لا سيما تلك الاحداث التي ما تزال تحمل تداعياتها، وافرازاتها تأثيرات على الامن الاقليمي الحالي. وبسبب فشل منطقة الخليج العربي في إيجاد صيغة مشتركة فاعلة لجميع وحدات المنطقة، وتستند هذه الصيغة بإرادة مستقلة تعبر عن مصالح دول المنطقة، وبسبب استمرار القوى العظمى في التصارع على النفود في هذه المنطقة لاعتبارات متعلقة بهيكلية النظام الدولي المرتقب، والمتعدد الاقطاب، ومن اجل رسم دور للشرق الاوسط، ولمنطقة الخليج العربي في النظامين الاقليمي، والدولي القادمين لا بد من تحليل اهم المتغيرات التي اثرت في امن منطقة الخليج العربي[١].

اهمية الدراسة: ان تحليل المدخلات التي ترتب التصدع المستمر للأمن في اقليم الشرق الاوسط، مهمة لابد منها لامتلاك الادراك، والتنبؤ لجميع المعنيين في عمليات صنع واتخاذ القرار، وعمليات التفكير، والتخطيط الاستراتيجي لصناعة سليمة، وعملية

(*) الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياسية

(**) جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية

(١) محمد سعيد ادريس، دور الامن والتعاون العسكري في تطور مجلس التعاون الخليجي ككيان إقليمي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢١٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص٤٢ .

للأمن القومي للدول المعنية بأمن منطقة الخليج، وعدم ترك حماية مستقبل الاجيال بيد المتغيرات الدولية.

فرضية البحث: متغيرات مدة ١٩٨٠-٢٠١٢ لها تأثير كبير مع المتغيرات الاخرى في مستقبل امن منطقة الخليج العربي.

منهجية البحث: الدراسة، واثبات الفرضية فيها تتطلب اللجوء الى المنهج العلمي التحليلي مع المنهج التاريخي، ومنهج النظم.

المبحث الاول: متغيرات مدة ١٩٨١-١٩٩٠

أولاً: المتغير الافغانستاني (١٩٧٩ -١٩٨٨)

الغزو السوفيتي لافغانستان في ٢٧ كانون الاول ١٩٧٩ شكل بداية لمرحلة جديدة في تاريخ منطقة الخليج العربي، وافرز سلسلة من ردود الافعال من قبل الولايات المتحدة الامريكية خاصة والدول الغربية بصورة عامة. وانعكس على المستوى الامني الاقليمي لا سيما في منطقة الخليج العربي، وكان لهذا الغزو بعُدين استراتيجيين هما:( )

١. البعد الجيوبولتيكي

قوانين الجغرافية تحكم بشكل كبير في التغيير المستمر في حجم ونوع التهديدات، والتحديات للأمن في مستوياته المحلية، والاقليمية، والدولية. وإن هذا الغزو جعل القوات العسكرية السوفيتية أكثر قرباً من منطقة الخليج العربي بإذ لا تزيد المسافة على (٥٠٠) كيلومتراً، الأمر الذي يعطي للاتحاد السوفيتي القدرة على فرض الحصار على موانئ منطقة الخليج العربي، بإذ يمكنهم وفق شاحنات النفط بطريقة فعّالة في مضيق هرمز.

٢. تهديد مؤكد للمصالح الغربية

أدى غزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان الى احراج الوضع الدولي في منطقة الخليج العربي لأنه زاد من حدة الحرب الباردة ونقلها الى منطقة الخليج العربي، إذ بدأ التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية، يسعي للحصول على تسهيلات بحرية

---

(٢) نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات دكتوراه (٢٨)، بيروت، ١٩٩٦، ص١٠٨ .

وقواعد برية في منطقة الخليج العربي، وهو ما تجسد في مبدأ كارتر الذي صيغ في كانون الثاني عام ١٩٨٠، واعلان الولايات المتحدة الامريكية انها لن تسمح لدولة بعينها السيطرة على منطقة الخليج العربي وسوف تستخدم كل الاساليب اللازمة بما فيها القوة العسكرية اذا رأت تهديد مصالحها بالمنطقة [٣]، والتي كانت اهدافها تتمثل بالآتي:[٤]– التدخل لضمان تدفق النفطً لصالحها– التشديد على ردع اي عدوان محتمل ضد مصالحها في الخليج العربي، الضغط لإيجاد نعاون امني اوسع مع دول الخليج العربي..

ثانياً : المتغير الايراني ١٩٧٩

أدى نشوب الثورة في ايران عام ١٩٧٩ إلى انهيار نظام الشاه ومجيء نظام ثوري اسلامي بديل، يحمل اضافة الى التهديد العسكري بعداً عقائديا ايديولوجياً، حاول قادة الثورة تصديره إلى منطقة الخليج العربي[٥].

إن انبثاق دولة ايديولوجية في ايران، لم يؤدِ الى علاقات وثيقة بين الثورة الاسلامية في ايران والانظمة الحاكمة في منطقة الخليج العربي، وتعتقد ايران ان الانظمة الحاكمة في منطقة الخليج العربي هي انظمة غير إسلامية وفاسدة وتابعة للولايات المتحدة الامريكية[٦]، وتأكيداً على هذه الايديولوجية جاءت تصريحات رئيس جمهورية ايران آنذاك ابوالحسن بني صدر الذي عين رئيساً عام ١٩٨٠ ((إن إيران لن تتخلى او تعيد الجزر العربية الثلاث للامارات العربية المتحدة، وان الدول العربية الامارات العربية المتحدة وقطر، والبحرين وسلطنة عُمان والكويت والمملكة العربية المتحدة ليست

---

[٣] محمود عزمي، أمن الخليج من منظور أمريكي : مبدأ كارتر في التطبيق، مجلة شؤون الاوسط، العدد (٤)، بيروت، ١٩٩١، ص٨ .

[٤] حسين أغا وآخرون، الاستراتيجية الامريكية الجديدة، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢، ص١٦ .

[٥] نصرة عيد الله البستكي، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٣، ص٦٠ .

[٦] نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون الى التكامل،مصدر سبق ذكره، ص١٠٦ .

مستقلة بالنسبة لإيران))[٧]. في محاولة لتعزيز التعاون بين تلك الدول أثر الاتصالات التي قامت بها كل من المملكة العربية السعودية والكويت التي اعقبت زيارة ولي عهد الكويت الى الرياض، إذ عبر الجانبان عن قلقهما ازاء دور ايران وتأثيره في منطقة الخليج العربي، كما وفرت الثورة الاسلامية في ايران كحافز لعلاقات لتوثق العلاقة بين المملكة العربية السعودية والعراق ففي شباط من عام ١٩٧٩، وقعت المملكة العربية السعودية والعراق على اتفاقية امنية مشتركة *[٨].

لقد مثلت المملكة العربية السعودية كابحاً لطموحات ايران الاقليمية في منطقة الخليج العربي، فقد اتسمت العلاقات بين البلدين بالتنافس ولأمد طويل لريادة العالم الاسلامي خاصة بعد قيام الجمهورية الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩[٩]، كما إن الصراع العقائدي بين إيديولوجية قومية في العراق وإيديولوجية إسلامية تقودها إيران، وسعي كل منهما لتزعم المنطقة الأثر الواضح في قيام الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠[١٠].

ثم دعمت الثورة الإسلامية في إيران المعارضة في منطقة الخليج العربي بصورة مباشرة من خلال استقبالهم في الاراضي الايرانية ومنحهم الدعم والمؤازرة[١١]، فقد انشئت إيران وأوت كلاً من الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين والمنطقة الثورية الاسلامية لشبه الجزيرة العربية، وفي شهر كانون الاول في عام١٩٨١، جرت محاولة لقلب نظام الحكم في البحرين بدعم من إيران إلا إن تلك المحاولة بائت بالفشل بعد احباطها من

---

[٧] نقلاً عن : مجيد هداب هلهول، الأسباب الإيديولوجية لحرب العراقية ـ الإيرانية، مجلة السياسية الدولية، العدد (١٧)، السنة ٥، الجامعة المستنصرية، ٢٠١١، ص١٥١ .

* في شباط ١٩٧٩ وقع العراق الاتفاقية الامنية الداخلية المتبادلة مع المملكة العربية السعودية، وفيها اعلن العراق أنه سيدافع عن سيادة المملكة العربية السعودية ضد أي انتهاك، ومن خلالها اظهرالنظام العراقي آنذاك نفسه للحكام العرب من منطقة الخليج العربي كمدافع بدلاً عنهم في الحرب ضد إيران . للمزيد ينظر : فرح نعاز، أمن الخليج الفارسي، مقالة مترجمة، الانترنيت : http://www.idsa.india.org

[٨] نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي...،مصدر سبق ذكره، ص١٠٥ـ١٠٦ .

[٩] انتصار دوشي عبد الزهرة، العلاقات السعودية ـ الإيرانية (١٩٩٠ـ٢٠٠٣)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤، ص٢٢٨ .

[١٠] مجيد هداب هلهول، الاسباب الايديولوجية للحرب العراقية...،مصدر سبق ذكره، ص١٥٢ .

[١١] نصرة عبد الله البستكي،امن الخليج من غزو الكويت الغزو...، مصدر سبق ذكره، ص٦٢ .

قبل السلطات البحرينية[١]. كما ان تصريحات القادة الجدد في ايران شكلت خوفاً وهاجساً لدى منطقة الخليج العربي، ودفعتهم للتقارب فيما بينهم، وهذا كان دافعاً لتلك الدول لا نشاء مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١[٣].

أما على المستوى الدولي، فقد أدت الثورة الإسلامية في إيران وبسقوط نظام الشاه الموالي للولايات المتحدة الامريكية، إلى إنزال ضربة قاصمة للسياسة الامريكية اتجاه المنطقة، إذ إنه بسقوط الشاه الإيراني سقطت احدى الدعائم الاساسية للسياسة الامريكية في المنطقة[٤].

كما إن إيران اتبعت بعد ذلك سياسة معادية للولايات المتحدة الامريكية، وكانت توجهات ايران تتمحور حول ضرورة ابعاد نفوذ الولايات المتحدة الامريكية عن منطقة الخليج العربي[١]، وبالمقابل طرحت الولايات المتحدة الامريكية، بعد ذلك مبدأ كارتر عام ١٩٨٠، خطة انشاء قوات التدخل السريع في منطقة الخليج العربي، كما إن الولايات المتحدة الامريكية اعتبرت ان أمن منطقة الخليج العربي جزء من أمنها القومي، وعلى هذا الاساس خططت الادارة الامريكية واسرعت في تنفيذ خططها لسد الثغرات، من خلال تطوير نظام امني اقليمي جديد بقيادة المملكة العربية السعودية وبقية دول المنطقة[٦].

ثالثاً: متغير الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ . ١٩٨٨)

متغير الثورة الايرانية خلق صراعاً سياسياً عنيفاً في المنطقة، أدى إلى نشوب حرب عنيفة مع العراق وهي حرب امتدت ثمان سنوات وبددت كل الفرص لوضع اسس وركائز أمن اقليمي خليجي ولتعاون وتكامل مشترك[٧]، وكانت هناك أسباباً عدة وقفت

---

(١) نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي...،مصدر سبق ذكره، ص١٠٧ .

(١) أحمد عبد القادر مخلص، مجلس التعاون لدول الخليج العربي (دراسة سياسية)، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٦، ص٩٠ .

(١) هيرمان فردريك ايلتس، الاعتبارات الامنية في الخليج العربي : الصراعات الغربية في الخليج العربي، ترجمة : هاشم كاطع، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٣، ص٩٥ .

(١) نصرة عبد الله البستكي،امن الخليج من غزوالكويت الى عزو العراق، مصدر سبق ذكره، ص٦٠ . ٦١ .

(١) احمد عبد القادر مخلص، مجلس التعاون لدول الخليج العربي...،مصدر سبق ذكره، ص٨٧ .

(١) محمد سعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربي،بيروت، ٢٠٠٠، ص٤٦٧.

وراء هذه الحرب منها النزاعات الحدودية لا سيما حول منطقة شط العرب، والخلافات الإيديولوجية وظروف البيئة الدولية وطبيعة النظام السياسي العراقي الذي يطالب بتحرير منطقة عربستان " الاحواز" التابعة للسيادة الايرانية، فضلاً عن الاسباب الاقتصادية كلها التي ساعدت في اشعال فتيل الحرب ( ) ٨

وكان هناك سبب مهم اخر لاندلا ع الحرب العراقية– الايرانية عام ١٩٨٠، هو ادعاء العراق بان ايران قد اخلت بإتفاقية عام ١٩٧٥ المعروفة بإتفاقية الجزائر، والتي ألغاها من قبل العراق جاء لعدم التزام الجانب الايراني بها في ١٧ آيلول عام ١٩٨٠( )، كما كان اعلان ايران بشكل مبكر عن سياستها الداعية لنشر الثورة الايرانية كنموذج يحتذى به في المنطقة سبب مهم اخر في اندلا ع الحرب ( ).

كما شكلت هذه الحرب شكلاً من اشكال الصراع العنيف حول الهيمنة بين القوتين الساعيتين للقيام بدور القوة المهيمنة في المنطقة، ولقد لعب الشاه هذا الدور من منظور تفوقه العسكري ودوره المحوري في استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية في منطقة الخليج العربي.

وعند قيام الحرب العراقية . الايرانية كان امام دول منطقة الخليج العربي خيارات صعبة، فإيران كانت تسعى الى تحييد المنطقة والضغط عليها للتخلي عن دعم العراق مادياً وكانت ترى إن المملكة العربية السعودية والكويت دولتان منحازتين للعراق، أما المنظور العراقي فقد كان العراق يرى ان على الدول العربية واجب قومي ، وقانوني كما ينص ميثاق الدفاع العربي المشترك، إضافة إلى إنه طرح شرطاً أساسياً في حربه مع إيران، وهو استعادة الجزر العربية الاماراتية التي احتلتها إيران ايام الشاه عام ١٩٧١ ( ) .

---

(١) مجيد خدوري، حرب الخليج جذور ومضامين الصراع العراقي . الإيراني، ترجمة : وليد خالد وأحمد حسن، ط٢، مكتبة مصر، دار المرتضى، بغداد، ٢٠٠٨، ص٦٧ .

(١) شفيق عبد الرزاق السامرائي، الحرب العراقية . الايرانية والموقف العربي منها : الحرب العراقية . الايرانية، منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية، مطبعة سعيد، بغداد، كانون الثاني ١٩٨٧، ص١٢٥ .

(٢) حرب الخليج الأولى، مصدر سبق ذكره .

(٢) نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي...،مصدر سبق ذكره، ص١٦٣ .

لقد كانت الخيارات الأكثر قبولاً والاقل مخاطرة امام دول منطقة الخليج العربي لا تخرج عن خيار الحياد بينهما أو التحول بإتجاه الخيار الاخر الذي يقوم على دعم العراق في حربه ماديا، ولكن ضمن الحدود التي لا تستفز إيران ولا ترغمها على توسيع الحرب بجذب اطراف اخرى جديدة اليها [٢]، بالإضافة الى ما سبق كانتْ هذه الحرب فرصة للولايات المتحدة الامريكية لتكثيف وجودها العسكري في منطقة الخليج العربي وأن تحظى بقبول دول المنطقة لهذا الوجود الواسع [٣]، إذ ادت هذه الحرب الى قيام تحالفات خليجية – امريكية خوفا من ايران ومحاولتها الزحف على تلك الدول الضعيفة، ومن ثم امتداد الحرب إليها [٤].

لقد اعتمدت استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية في منطقة الخليج العربي خلال الحرب العراقية . الايرانية على منع اي من الطرفين من احراز نصر حاسم على الطرف الاخر ولنستذكر هنا شهادة ريتشارد مورفي* امام الكونغرس الامريكي التي قال فيها ((إن الموقف الاساس للحكومة الامريكية تجاه الحرب بين العراق وايران هو ان اي انتصار يحرزه اي طرف هو امر غير ممكن التحقق عسكرياً، ولا هو مرغوب استراتيجياً لان انتصار احد الطرفين ستكون له اثاره التي تزعزع استقرار المنطقة))[٥]. بكلمة أخرى، إن الولايات المتحدة الامريكية ترى إن تحقيق نصر عسكري عراقي حاسم على ايران يعني ضعف ايران او تحجيم دورها مقابل تنامي الدور العراقي في المنطقة، في المقابل نصر ايران يرتب لها دوراً مميزاً خارج عن سيطرة الولايات المتحدة[٦]. كما إن

---

[٢] المصدر السابق، ص١٦٤ .

[٢] ضاري رشيد الياسين، المتغيرات الدولية وانعكاستها على المحيط العربي للعراق، مجلة دراسات استراتيجية، العدد (٦)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص٩٩ .

[٢] عبد المالك التميمي، العلاقات الكويتية العراقية (١٩٢١ . ١٩٩٠) دراسة تأريخية، ورقة مقدمة في ندوة (الغزو العراقي للكويت)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٥، ص٨ .

* ريتشارد مورفي كان يشغل منصب مساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون الشرق الاوسط عام ١٩٨٣ . للمزيد ينظر : ريتشارد مورفي، كانون الاول ٢٠١١، ص١، الانترنيت : http://www.ar.wikipedia.org

[٢] نقلاً عن : ضياء زهدي، احتمالات التدخل الامريكي، ملف الحرب العراقية . الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٦٣)، ١٩٨١، ص٨٥ .

[٢] وهذه المخاوف عبرت عنها وثيقة صادرة عن وزارة الدفاع كشف النقاب عنها الصحفي الامريكي (جاك اندرسون) في صحيفة الواشنطن بوست في حزيران عام ١٩٨٤، والعكس فأن واشنطن ترى إن تحقيق انتصار إيراني على العراق يُمَكن

هذه الحرب كانت فرصة للاتحاد السوفيتي لكي يقترب أكثر من منطقة الخليج العربي، وأن ينافس الولايات المتحدة الامريكية في أهم مناطق مصالحها الاستراتيجية، إذ إن استمرار الحرب سمح للاتحاد السوفيتي أن يعيد تشكيل علاقاته مع دول المنطقة، إذ اقامت علاقات دبلوماسية مع الامارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان والبحرين وقطر لإعادة بحث الوضع الامني للمنطقة، كما انها وفرت الفرصة النادرة لهذه الدول كي تتجمع دون منازعة من القوتين الكبريين الاخريين في المنطقة العراق وايران.

فجاء تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربي*، في اجتماع وزراء خارجية في الرياض ٤ نيسان عام ١٩٨١، يشكل الاستجابة التي اعتمدتها الدول الست لتحقيق امنها المشترك [٢] [٧].

إن القراءة المتأنية للوثائق التأسيسية لمجلس التعاون الخليجي يكشف للمتتبع جملة من الملاحظات التي تستدعي الوقوف عندها وكالاتي : [٨]

إيران من الهيمنة على المنطقة،خاصة وإن السياسة الايرانية عقب مجيء روح الله احمد بن مصطفى بن احمد الخميني إلى السلطة،لم تعد تمثل دور الرديف التابع لسياسة الولايات المتحدة الامريكية، وإنما اضحت لها سياستها التوسعية في المنطقة توماس ماكنوغر، أمن الخليج البعد العسكري،معهد برزكنغز،ترجمة: مركز البحوث والمعلومات،١٩٨٣، ص١١.

* مجلس التعاون لدول الخليج العربي : هو منظمة إقليمية عربية مكونة من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربي وهي المملكة العربية السعودية والامارات والكويت وسلطنة عُمان والبحرين وقطر .

ويشكل الجانب الامني الداخلي للدول الست هدفاً مهماً من أهداف مجلس التعاون الخليجي، فإمكانيه قيام اعمال عنف ضد السلطات القائمة لإرغامها على تلبية طلباتها تشكل بلا شك خللاً في الجانب الامني لكل الاقطار الاخرى في مجلس التعاون الخليجي، مما جعلهم يضعون ضوابط عملية لحماية الانظمة القائمة، وبدأ التعاون الامني بتوقيع اتفاقيات امنية ثنائية بين المملكة العربية السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي، فقد تم توقيع اتفاقية امنية بين المملكة العربية السعودية والبحرين عام ١٩٨١، وكذلك مع قطر في العام نفسه. وقعت اتفاقية امنية بين المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة، وبعد يومين فقط وقعت اتفاقية امنية بين المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، كما تم إنشاء قوات درع الجزيرة عام ١٩٨٢ بهدف حماية أمن الدول لاعضاء مجلس التعاون الخليجي وردع اي عدون عسكري عليها . للمزيد ينظر : مجلس التعاون لدول الخليج العربي، كانون الاول ٢٠١١، ص١، الانترنيت : http://www.wikipedia.com

وكذلك : بدرية عبد الله العوضي، دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٥، ص٣٥. وأيضاً : أحمد عبد القادر مخلص، مصدر سبق ذكره، ص٩٠ .

[٢] علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية ١٩٤٥ . ١٩٨٢، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب ١٩٨٩، ص٢٢٥ .

[٢] ناظم عبد الواحد جاسور، المفاهيم الامنية الخليجية الامريكية ...، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٢ .

١. لم تتطرق بيانات المجلس ووثائق تأسيسه الى اسس وعناصر الامن الخليجي، وما الصيغ والآليات التي يمكن من خلالها الدفاع ضد المخاطر التي تواجه دول المجلس؟
٢. إن البيان الختامي* لمؤتمر قمة المجلس الاول الذي عقد في المملكة العربية السعودية قد أكد على أنّ أمن المنطقة واستقرارها انما هو مسؤولية شعوبها ودولها، وان هذا المجلس إنّما يعبر عن ارادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن امنها وصيانة استقلالها.

كما أضاف البيان في معرض اشارته الى الاسباب التي دفعت منطقة الخليج العربي الى تأسيس هذا المجلس، على إنه جاء استجابة للواقع التاريخي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي والاستراتيجي الذي تمر به منطقة الخليج العربي، محذراً من ان ثروات النفط الخليجية قد تكون عرضة للأطماع السياسية لدرجة تقترب من الابتزاز الذي يدفعها جميعاً للتعاون المشترك[٢]، هذا ((الأمن المشترك)) ألذي انيطت مسؤوليته بمجلس التعاون الخليجي هو ليس ((الأمن الإقليمي)) لمنطقة الخليج العربي، لأن الأمن الإقليمي الخليجي او ما يعرف ((بأمن الخليج)) هو امن مجموعة الدول التي تشكل النظام الاقليمي الخليجي، وهي الدول الثمانية المتشاطئة للخليج، والتي سبق أن ذهبت إلى مسقط للاتفاق على صيغة ((أمن جماعي مشترك))، وفشلت في تحقيق هذه الغاية، وإذا كان ((الأمن الإقليمي)) هو صيغة دفاعية مشتركة بين مجموعة من الدول، لا يشترط أن تنتمي إلى هوية قومية واحدة، لكنها تنتمي الى

---

* من جملة ما أكد عليه البيان الختامي :
١. رفض المجلس لأي تدخل اجنبي في المنطقة .
٢. ابعاد المنطقة بأكملها عن الصراعات الدولية .
٣. ضمان الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق لسلام في الشرق الاوسط .
٤. حل قضية فلسطين حلاً عادلاً ليؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .
٥. الانسحاب الاسرائيلي من جميع الاراضي العربية المحتلة وفي طليعتها القدس الشريف .
للمزيد ينظر : طلعت أحمد مسلم، التجمعات الاقليمية العربية والنظام الدفاعي العربي، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، العدد (١٠١)، تموز ١٩٩٠، ص٢٠٥ . ٢٠٦ .

[٢] المصدر نفسه، ص٢٠٨ .

((اقليم جغرافي معين))، على غرار الأمن الاقليمي للخليج العربي، فإن الصيغة الامنية التي كانت منوطة بمجلس التعاون، أو التي كان من المتوقع القيام بها تماشياً مع هدفه الاسمى ((الوحدة))، وهي صيغة أقرب إلى مستوى ((الأمن القومي))، أي أنه مع سعي الدول الست للتكامل كمقدمة للتوحد ضمن اطار المجلس، فإن السياسة الأمنية كان ينظر إليها على إنها ستتطور من اطار الأمن الوطني لكل دولة الى مستوى الأمن الجماعي للدول الست، بإذ تتحول هذه الدول الى قوة عسكرية اقتصادية يكون بمقدورها موازنة القوتين الاقليمتين الآخريين العراق وإيران ( )، ونستطيع القول ان المجلس لم يحقق ذلك القدر المطلوب من التكامل كي يرتقي بنظامة الأمني من مستوى الأمن الجماعي إلى مستوى الأمن القومي ( ) .

ولم ينجح المجلس ببناء قوة استراتيجية رادعة تحقق التوازن مع القوة الايرانية والعراقية وقتذاك ، واقصى ما تم الاتفاق عليه لم يتجاوز صيغة درع الجزيرة، التي بقيت بين اخذ ورد، ولم يتم الاتفاق على عدده، الامر الذي اثار الشكوك لعدد من اعضاء المجلس حول امكانياتها العسكرية واللوجستية( )، وحدد الاجتماع الاول لوزراءٌ الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي، والذي عقد في الرياض ٢٣ و٢٤ شباط عام ١٩٨٢ منطلقات ومبادئ واهداف التعاون الامني بين دول مجلس التعاون من خلال الاتفاق على توقيع اتفاقية امنية شاملة بين الدول الاعضاء، وأكد البيان الصادر عن الاجتماع على وحدة وترابط أمن دول مجلس التعاون ومبدأ الامن الجماعي بالنص على ((إن أمن دول المجلس كلاً لا يتجزأ وان اي اعتداء على أية دولة من الدول الاعضاء هو اعتداء على الدول الاخرى واعتبار مسؤولية مواجهة الاعتداء على اية دولة مسؤولية جماعية يقع عبأها على جميع الدول الاعضاء)) واضاف البيان ((إن التدخل من قبل أية جهة كانت في الشؤون الداخلية لإحدى الدول الاعضاء هو تدخل في الشؤون الداخلية

---

(٣) محمد السعيد ادريس، دور الامن والتعاون العسكري في تطور ...، مصدر سبق ذكره، ص٤٣ .

(٣) المصدر السابق، ص٤٤ .

(٣) ناظم عبد الواحد جاسور، المفاهيم الأمنية الخليجية الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٣ .

لجميع دول المجلس)) [٣]، وصدر قرار إنشاء قوة درع الجزيرة بتاريخ ١٠ تشرين الاول عام ١٩٨٢، [٣]، وتألفت قوات درع الجزيرة مِّن فرقة مشاة الية بكامل اسنادها وهي (المشاة والمدرعات والمدفعية وعناصر الدعم القتالي) وتتألف القوة التأسيسية من لواء مشاة يقدر بحوالي ٥ آلاف جندي من عناصر دول مجلس التعاون وكان اغلب جنود قوات درع الجزيرة من المملكة العربية السعودية[٥]. ويمكن الاشارة الى اهم معوقات بناء هذه القوة: ١-سيادة الامن الوطني على الامن الجماعي[٦]. ٢-الاختلاف حول مصادر التهديد وأولوية هذه المصادر[٦]. فضلاً عن مخاطر الصراع[٧] العربي الاسرائيلي، والخلافات الحدودية البينية بين دول مجلس التعاون الخليجـــــي[٦]. ٣-تعميق التبعية للخارج أدى تركيز دول مجلس التعاون الخليجي لشراء كميات هائلة من الاسلحة وما تبعها من استقدام الخبراء والمدربين، ومن ارسال البعثات للتدريب في الدول الموردة للسلاح، والحاجة المستمرة الى قطع الغيار والمستشارين العسكريين[٦]، كل هذا ادى الى تعميق التَّبعية للخارج . وادى قيام القوات[٣] الايرانية اثناء الحرب العراقية . الايرانية باستهداف ناقلات النفط الخليجية إلى طلب الكويت بشكل خاص ودول منطقة الخليج العربي بشكل عام من الاساطيل الامريكية لحماية ناقلاتها النفطية المارة في منطقة الخليج العربي برفع العلم الامريكي على ناقلات الدول الخليجية [٤].

---

[٣] دول مجلس التعاون الخليجي ... الاهتمام بالتعاون العسكري والدفاع المشترك، مركز الرأي للدراسات، آيار ٢٠١١،بلا، الانترنيت : http://www.alraicenter.com

[٣] التعاون العسكري، الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، ٢٠١١، بلا،الانترنيت:http://www.gcc.sg.org

[٣] درع الجزيرة، ٣ كانون الاول ٢٠١١،بلا، الانترنيت : http://www.wikipedia.org

[٣] ناظم عبد الواحد جاسور، المفاهيم الأمنية الخليجية الأمريكية ...، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٥ .

[٣] Gause, III, Gulf Regional Politicas : Revolution, War and Rivaly, New York : Columbia University Press, 1992, P. 58 .

[٣] قيس محمد نوري، الولايات المتحدة الامريكية والخليج : الابعاد الاستراتيجية للعلاقة، مجلة دراسات استراتيجية، العدد السابع، بغداد، ٢٠٠٠، ص٥٠ .

[٣] شمة بنت محمد آل نهيان، تداعيات حرب الخليج الثانية على قضايا الامن السياسي والاجتماعي داخل دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٤٦)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب ١٩٩٩، ص٥٥.

[٤] هيفاء أحمد محمد، الأمن الخليجي ... وابعاد الدور الامريكي فيه، مصدر سبق ذكره، ص١٣٩ .

ثم جاءت سياسة حاجة الماسة لدول الخليج العربية للولايات المتحدة وحلفائها في حلف شمال الاطلسي وفي المنطقة لإخراج العراق من الكويت عام ١٩٩١ مدخلاً اخر لتشخيص هشاشة التنظيم العسكري لدرع الجزيرة [١] .

مما سبق يتضح لنا، إن النظام الأمني الذي انشئ في الثمانينيات والمتمثل بمجلس التعاون الخليجي، لم يستطع ان يحقق ذلك القدر المطلوب من التكامل، إذ إن الاخفاق في الوظيفة الامنية امتد بأثاره السلبية على اداء المجلس لوظائفه الآخرى، كما أدى إلى أن تقوم كل دولة ببناء قواتها الذاتية منفردة، مما انهى الهدف الذي أنشئ المجلس من اجله وهو تحقيق توازن قوى يفضي لاستقرار امن المنطقة.

المبحث الثاني: تطور منظومة الامن الخليجي من عام ١٩٩١ وحتى عام ٢٠٠١

إن احتلال النظام العراقي السابق للكويت في آب عام ١٩٩٠ مثل نقطة تحول في تاريخ المنطقة وبداية لتغيير في مفهوم امن منطقة الخليج العربي . والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو كيف أثر اجتياح النظام العراقي السابق للكويت على المنظومة الامنية لمنطقة الخليج العربي ؟

بدأت الازمة بين العراق والكويت عام ١٩٩٠ مع قيام كلاً من المملكة العربية السعودية والكويت بالإنتاج خارج حصصهم في الاوبك، وتبريرهم ذلك بأسباب غير مقنعة إذ وصل سعر البرميل من (١٨) إلى (٧) دولارات قبل الازمة[٢] وبعد جهود العراق لأقناع هذه الدول بالعدول عن سياستها عقد في جدة اجتماع بين وزراء النفط لكل من العراق والكويت والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة، خلال المدة من ١٠ . ١١ تموز عام ١٩٩٠، وقد تم فيه التعهد بالالتزام بحصص الاوبك، إلا ان وزير النفط الكويتي صرح في ١٦ تموز عام ١٩٩٠، إن هذا الاتفاق صالح لمدة شهرين فقط وإن بلاده غير ملتزمة بالحصة المقررة بعد ذلك، أخيراً تبنت المملكة

---

[١] درع الجزيرة، مصدر سبق ذكره ،بلا.

[٢] ميثاق خير الله جلود، العلاقات الخليجية التركية ١٩٧٣– ١٩٩٠، مركز الدراسات الاقليمية، الموصل، ٢٠٠٨، ص١٦٢ .

العربية السعودية مبادرة لحل الازمة، فعقد اجتماع في جدة في ٣١ تموز عام ١٩٩٠، لكن هنا الاجتماع لم يسفر عن شيء ايضاً[٣].

فضلاً عن، الأسباب الاقتصادية للازمة كانت هناك اسباباً اخرى، فالحكومة الكويتية رأت ان تنتهز الاوضاع الاقتصادية الصعبة للعراق، من اجل حسم قضية حدودها مع العراق، فالحكومة الكويتية تصورت ان الضعف الاقتصادي للعراق والظروف المالية الصعبة التي تشكل فرصة حقيقية من اجل الضغط على العراق للاستجابة لأي طلب كويتي، كل هذه العوامل وعوامل اخرى ساهمت في قرار اجتياح الكويت عام١٩٩٠[٤]. كما إن بعض الانظمة العربيةٌ ارتكبت خطأ أخر، بسبب القرار[٤]الصادر عن مؤتمر القمة للجامعة العربية المنعقد في القاهرة في ١٠ آب عام ١٩٩٠، والذي نصت احدى بنوده على الاستعانة بقوات اجنبية (غير عربية) لإخراج القوات العراقية من الأراضي الكويتية مما شكل خللاً اتسمت به المنظومة الامنية الخليجية منذ تلك الحقبة[٥].

كما إن مؤتمر القمة لدول مجلس التعاون الخليجي الحادي عشر الذي عقد في الدوحة في ٢٥ كانون الأول عام ١٩٩٠، وهو اول مؤتمر عقد بعد اجتياح النظام العراقي السابق للكويت عام ١٩٩٠ جاء في بيانها الختامي ((إعلان الدوحة)) ((إن غزو الكويت قد كشف عدم كفاية الترتيبات الامنية القائمة في اطار مجلس التعاون الخليجي))، وقد دعا البيان إلى ((وضع ترتيبات امنية ودفاعية لدول المجلس التي تكفل حماية أمن دول المجلس))، ويرجع ذلك إلى إحساس منطقة الخليج العربي جراء هذه الأزمة ان الخطر الحقيقي على المنطقة كان مصدره اقليمياً وليس دولياً ....

---

[٣] المصدر نفسه، ص١٦٣ .

[٤] عبد الخالق عبد الله، أزمة الخليج خلفية الازمة ودور الادراك والادراك الخاطئ : في ازمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١، ص٨٨ .

[٤] برهان غليون، حرب الخليج والمواجهة الاستراتيجية في المنطقة العربية : أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١، ص٢١ .

فالمنطقة شهدت حربين كبيرتين كانتا من داخل المنطقة نفسها، كالحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠ . ١٩٨٨)، وحرب الخليج الثانية في آب عام ١٩٩٠)) ( ) .

ومن جهة آخري، عمدت الولايات المتحدة الامريكية الى توظيف احداث ازمة الكويت ١٩٩٠ لتحقيق اهدافها ومصالحها لمرحلة ما بعد الحرب الباردة عبر مجلس الأمن الدولي، إذ قامت ومنذ اندلاع الازمة بين العراق والكويت عام ١٩٩٠، بإصدار اثني عشر قراراً قبل الحرب في المدة بين ٢ آب ولغاية ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٩٠، ابتداء بالقرار (٦٦٠)، مروراً بالقرار رقم (٦٦١) في آب ١٩٩٠ الذي ادان دخول النظام السابق للكويت وطلب من العراق الانسحاب الفوري دون قيد او شرط ودعا إلى المفاوضات لحل الخلافات والذي يتصرف وفقاً للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، والذي فرض عقوبات اقتصادية الزامية وصولاً الى القرار رقم (٦٧٨) في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٠ ( ) . واستمر العمل على عزل[٧]العراق دولياً واقليمياً بشكل خاص، من خلال قرارات اضفت عليها طابع الشرعية والالزام القانوني طبقاً للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، ومن قبل كل الاطراف والعربية على رأسها( ).

لم تكن حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، التي قادتها الولايات المتحدة الامريكية بتحالف دولي ضم اكثر من ٣٠ دولة مقتصرة على اخراج العراق من الكويت او تدمير قدراته العسكرية بل ذهب الى اهداف ابعد من ذلك أهمها : ( )

١. إظهار العراق (كنموذج) لما يجب ان يكون عليه مصير، أي قوة تتحدى النظام الدولي بالزعامة الامريكية او تتجاوز الخطوط الحمراء، التي وضعتها الولايات المتحدة الامريكية خاصة في منطقةالخليج العربي والشرق الاوسط.

---

(٤) نقلاً عن : نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي...،مصدر سبق ذكره، ص٣٠٣ . ٣٠٦ .

(٤) عبد الحسين شعبان، بانوراما حرب الخليج : وثيقة وخبر دراسة ونصوص قرارات مجلس الامن الدولي ١٩٩٠ . ١٩٩٤، ط١، دار البرق، لندن، ١٩٩٤، ص١٣ .

(٤) بيار سالنجر، اريل لورن، المفكرة الخفية لحرب الخليج، شركة مطبوعات، بيروت . لبنان، ١٩٩١، ص٢ .

(٤) لبنى خميس الربيعي، التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الاوسط بعد ١١ ايلول ٢٠٠١، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٩، ص٩٣ .

٢. إبطال مفعول القوة العراقية نهائياً ليس في بعدها العسكري فقط، وانما في كل المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنلوجية، ويشهد على ذلك حجم التدمير الذي اصاب البنية التحتية في كل القطاعات والحيلولة دون الخروج من هذا المأزق لسنوات طويلة عانى منها العراق على مختلف الصعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

٣. لقد ساهمت حرب الخليج الثانية بما حملته من نتائج سلبية تمثلت بتدمير قدرات العراق و اخراجه من معادلة التوازن الاستراتيجي في المنطقة و الصراع العربي الاسرائلي بعد ان كان العراق يمثل عنصر ازعاج لجهود التسوية واطرفها وتمثل ذلك عملياً من خلال توجه العديد من الدول العربية الى عقد اتفاقيات للتسوية مع (اسرائيل) .

٤. الهيمنة الامريكية الكاملة على امن منطقة الخليج العربي واعادة رسم خريطة جديدة للمنطقة والابقاء على صورة التهديد العراقي في الاذهان وابعاد أية قوة اقليمية اخرى عن المشاركة في الترتيبات الامنية مع اقرار دول منطقة الخليج العربي بأن الولايات المتحدة الامريكية هي القوة الوحيدة التي عليها ان تتحمل مسؤولية الامن في المنطقة.

نهاية حرب الخليج الثانية أدت إلى الانتقال الى المرحلة الثانية في تطور الادراك الامني لمنطقة الخليج العربي[٥]، تمثلت باستراتيجية جديدة لأمن منطقة الخليج العربي اعتمدت ثلاثة مستويات حددها الأمين العام الاسبق لمجلس التعاون الخليجي فاهم بن سلطان القاسمي، هذه المستويات هي: [١]

المستوى الاول: قيام كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي بالشروع في تعزيز قواتها العسكرية بهدف زيادة قدراتها على الدفاع الذاتي .

المستوى الثاني: توقيع اعلان دمشق بين دول مجلس التعاون الخليجي ومن مصر وسوريا .

---

[٥] كمال محمد الاسطل، نحو صياغة نظرية لامن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، دراسات استراتيجية، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ١٩٩٩، ص٨٦ .

[١] المصدر نفسه، ص٩١ . ٩٢ .

المستوى الثالث : عقد اتفاقيات دفاعية مع الولايات المتحدة الامريكية .

وبسبب محدودية فاعلية الترتيبات الامنية في المستوى الاول والثاني *، تم الاعتماد على الترتيبات الامنية الخاصة بالمستوى الثالث اي مع الولايات المتحدة الامريكية[٢]، إذ إن غزو النظام العراقي[٣] السابق للكويت عام ١٩٩٠، دفع[٥] دول مجلس التعاون الخليجي للتحالف واستقبال قوة خارجية ليكون بمقدورها اخراج القوات العراقية من الكويت[٣].

وعُدت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ من منظور الولايات المتحدة الامريكية على انها مرحلة حاسمة لترسيخ الهيمنة الاقتصادية والامنية على هذا الاقليم الحيوي، وعلى اثر ذلك عقدت الولايات المتحدة الامريكية سلسلة من الاتفاقيات الامنية مع دول منطقة الخليج العربي، والتي تهدف الى الدفاع عن منطقة الخليج العربي، فضلاً عن ابقاء تواجدها العسكري في المنطقة، وقد سعت دول منطقة الخليج العربي إلى عقد أتفاقيات أمنية مع كل من فرنسا وبريطانيا [٥]، إذ وقعت الكويت مع الولايات المتحدة الامريكية على اتفاقية التعاون الدفاعي في ١٩ ايلول ١٩٩١، ووافقت

---

* بالرغم من كون اعلان دمشق نموذجاً أخر للتضامن العربي، إلا إنه كان محدود النطاق والفاعلية، ويمكن ان نعلل ذلك بالعوامل الاتية :

١. اختلاف المواقف حول كيفية ايجاد آلية لتطبيق بنود اعلان دمشق على المستوى الامني .
٢. الخلاف بين دول اعلان دمشق على ما هية الدور الذي ستؤديه القوات الاجنبية (غير العربية) في ترتيبات الامن في منطقة الخليج العربي .
٣. عدم وضوح العلاقة بين أمن دول مجلس التعاون الخليجي والامن القومي العربي .
٤. تراجع صيغة اعلان دمشق التي اعلنت في ١٩ تموز ١٩٩١ عن صيغة اعلان دمشق التي اعلنت في ٦ آذار ١٩٩١ .
٥. اختلاف المصالح بين الدول العربية الموقعة على وثيقة اعلان دمشق .

للمزيد ينظر : كمال محمد الاسطل، نحو صياغة نظريةلامن دول مجلس...،مصدر سبق ذكره .وكذلك ينظر: وائل محمد اسماعيل، الاتفاقيات الامنية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي وانعكاساتها السلبية، العدد(٩)، ٢٠٠٠، ص٢٤ . ٢٦. وكذلك ينظر: نايف علي عبيد،مجلس التعاون لدول الخليج العربي..، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢ .

[٥] نصرة عبد الله البستكي، امن الخليج من غزو الكويت...، المصدر سبق ذكره، ص١٢٢ .

[٥] المصدر السابق، ص١٠٨ .

[٥] بيير بيارنس، القرن الواحد والعشرين لا يكون قرناً امريكياً، ترجمة : زينب بسام كبة، العدد (٣٨)، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٤، ص١٣٧ .

الكويت بموجبها على تمركز قوات برية امريكية، على اراضيها، كما تجيز الاتفاقية للولايات المتحدة الامريكية استعمال التسهيلات ومساندة امدادات التخزين المسبق للمعدات الدفاعية، وتحقق الاتفاقية تقنين وضع القوات الامريكية في الكويت، بما يعزز التعاون الدفاعي بينها، لمواجهة وردع اي عدوان او تهديد تتعرض له الكويت، كما تعزز الاتفاقية ايضاً القدرات الدفاعية للقوات المسلحة الكويتية، من خلال البرامج والدورات والتدريبات وتوفير جميع الخدمات والمعدات اللازمة لغرض الدفاع، ومن الجدير بالذكر، إن الكويت توجهت للتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية بالدرجة الأولى ثم مع باقي الدول الاخرى بريطانيا وفرنسا ، في حين توجهت كل من قطر والامارات العربية المتحدة آنذاك الى التعاون مع فرنسا لإيجاد نوع من توازن الوجود الامني في المنطقة كذلك لأن معظم اسلحتها فرنسية الصنع [٥]، كما ان الامارات العربية المتحدة سبق وان وقعت اتفاقية امنية مع الولايات المتحدة الامريكية في ١٤ ايلول ١٩٩٠، للتخزين المسبق للسلاح وللمناورات العسكرية[٦]، كما وقعت البحرين في ٨ اب ١٩٩٠ اتفاقية امنية مع الولايات المتحدة الامريكية نصت على توسيع استخدام الموانئ والمطارات والتخزين المسبق للمعدات، كما وقعت اتفاقية اخرى في ٢٨ تشرين الاول ١٩٩٠ تضمنت نفس المواد السابقة، كما ان المملكة العربية السعودية وقعت العديد من الاتفاقيات عام ١٩٩٠، والتي اتخذت شكلاً مغايراً تركزت في مجالات التدريب المشترك ونقل الخبرة والمناورات العسكرية المشتركة، اضافة الى اعادة تسليح الجيش السعودي بأسلحة ومعدات حديثة، وزيادة حجمه إلى ٩٠ ألف جندي خلال خمس سنوات، وتحديث امكانيات الدفاع الجوي، من خلال بناء نظام متطور للدفاع الجوي [٥]، وتحدث ريتشارد تشيني وزير الدفاع الامريكي آنذاك خلال جولته في دول منطقة الخليج العربي الست، والتي انتهت في ٩ ايار

---

[٥] وائل محمد اسماعيل، الاتفاقيات الامنية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي...،مصدر سبق ذكره، ص٢٦ .

[٥] المصدر نفسه، ص٢٧ .

[٥] مجموعة باحثين، حال الامة العربية، المؤتمر القومي السابع، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص٣٥٣.

١٩٩١، عن مناقشة الخطوط العامة لعدد من الموضوعات الخاصة بالترتيبات الامنية، واشار إلى إنه من بين الترتيبات المطروحة، انشاء مركز قيادة متقدم للقيادة المركزية الامريكية في البحرين، يضم ٥٠٠ فرد، من ضباط الاركان وضباط الصف، وتنظيم زيارات دورية ومنظمة لحاملات الطائرات الى دول منطقة الخليج العربي فضلاً عن وجود هذه الحاملات في منطقة الخليج العربي نفسها، كما كشف ان بعض الترتيبات سيكون علنياً الى حد ما والبعض الاخر سرياً، بل إن التدريبات المشتركة ستكون ايضاً بعضها علنية وبعضها الاخر ستكون سرية ( ) .[٨]

إن نتائج حرب الخليج الثانية وما تمخض عنها من وجود اجنبي وترتيبات امنية جديدة في المنطقة القى بأثاره السلبية على إيران ، والعراق ، والمنطقة التي باتت اسيرة معادلة جديدة تتحكم بها الولايات المتحدة الامريكية كطرفاً أساسياً إن لم يكن الاساس في توجيه كل التفاعلات في المنطقة * ( )[٥]، وأصدرت وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) عام ١٩٩٢، وثيقتان مهمتان تتحدث الاولى عن حق الولايات المتحدة الامريكية في منع أي قوة تهدد مصالحها الحيوية في منطقة الخليج العربي، أما الثانية فقد تضمنت تصوراً لمحاولة قوة معادية لم تحدد للسيطرة على منابع النفط وموانئ منطقة الخليج العربي ( )[٥]، وفي عام ١٩٩٣ اعلنت الولايات المتحدة الامريكية عن مبدأ الاحتواء المزدوج ** اتجاه كل من العراق وإيران وأعلن الرئيس بوش (الاب) آنذاك إن هذه

---

[٥] الترتيبات الامنية في الخليج العربي بعد حرب تحرير الكويت١٩٩١، ٢٠١٠، بلا، الانترنيت : http://www.moqatel.com

* رأى النظام الإيراني في التغلغل والنفوذ الاجنبي في منطقة الخليج العربي، على أنه يرتب قيود على السياسة الايرانية وتحد من حركتها الخارجية، وإن هذا النفوذ، إنما هو موجه لها بشكل مباشر، وخاصة في ظل العلاقات المتوترة مع الولايات المتحدة الامريكية منذ الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩ .

للمزيد ينظر : ظافر ناظم سلمان، ايران وامن الخليج في التسعينات، مجلة دراسات سياسية، العدد (٦)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص٢٦ .

[٥] محمد سعيد ادريس، إيران والخليج واحتمالات العدوان الامريكي على العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٠)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٤ .

** الاحتواء المزدوج : ان جوهر سياسة الاحتواء المزدوج هو منع امتلاك العراق وايران أي قدرة على تهديد المصالح الامريكية او القيام بدور القوة الاقليمية، فالولايات المتحدة الامريكية لم تعد تقبل بوجود قوة اقليمية مسيطرة في أي اقليم من الاقاليم التي تمثل مصالح حيوية امريكية، لان الولايات المتحدة الامريكية قررت ان تكون موجودة بنفسها في تلك الاقاليم، وان تكون قوة اساسية مهيمنة ضمن هيكلية النظم الاقليمية في تلك الاقاليم، ولكي يتحقق للولايات

الدول تعد محور الشر ولها تأثير خطير على الامن في منطقة الخليج العربي [ ]، إلا إن هذا المبدأ لم يحقق اي نجاح يذكر، لذلك وإن السياسة الامريكية كانت تهدف اساسا إلى ابعاد كل من إيران والعراق عن أي ترتيبات امنية خليجية، والوقوف امام تطوير علاقاتهما مع دول منطقة الخليج العربي [ ]. [٢]

إن الادارات الامريكية لم تقف طويلاً حيال الاحتواء ومتطلباته، وانما شرعت في اعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، إلى تعزيز وجودها العسكري الكمي والنوعي في منطقة الخليج العربي، وقد تجسد ذلك في تطوير القواعد والمرافق العسكرية الثابتة والمتحركة، وزيادة عدد العاملين فيها، وعقد الاتفاقيات الدفاعية والامنية، وزيادة تدفق السلاح على هيئة صفقات عملاقة تزيد قيمتها على ٧٢ مليار دولار لشراء اسلحة وبناء قواعد ومرافق عسكرية، وفي تقرير نشرته ((الواشنطن بوست)) في تشرين الثاني ١٩٩٥، تبين ان وجود قوات نظامية امريكية في منطقة الخليج العربي قد دفع لزيادة تعاقد آلاف من الجنود والضباط المتعاقدين للعمل في مجالات التدريب والصيانة وغيرها من الانشطة العسكرية في المنطقة [ ]، وذكر التقرير انه وتحت غطّاء تنفيذ حضر الطيران العراقي في جنوب العراق يوجد للولايات المتحدة الامريكية ما يقارب ١٧٠ طائرة تابعة لسلاح الجو والبحرية الامريكية من مختلف الانواع، معظمها منتشر في قواعد جوية في المملكة العربية السعودية معزولة عن المواقع السكنية كما وان الولايات المتحدة الامريكية قد عمدت الى الابقاء على اكثر من ١٥ ألف من قوات

المتحدة الامريكية الاحتواء الذي تريده للعراق وايران، فأنها تعمل على اضعاف البلدين، وتجريدهما من مصادر قوتهما ومنعهما من أي نهوض بجعل العراق خاضعا لأطول مدة ممكنة لقرارات الامم المتحدة وكذلك فرض نوع من الحضر ضد ايران مع ترسيخ الوجود الامريكي المباشر في المنطقة لمواجهة أي تحرك عسكري عراقي او ايراني يمكن ان يهدد مصالحها. للمزيد ينظر:

Bill,The geomrty of Instablity in the Golf :The Rectangle of Tension,P.P107.

[٦] أحمد فاروق، نهاية الغرب، قراءات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، ١ كانون الثاني ٢٠٠١،ص١، الانترنيت : http://www.ahram.org.eg

[٦] صلاح المختار، الاحتواء المزدوج بين الوهم والحقيقة : دراسة تحليلية للسياسة الامريكية اتجاه العراق، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، دار الحرية، بغداد، ١٩٩٥، ص٥ .

[٦] فتحي العفيفي، الخليج العربي : النزاعات السياسية وحروب التغيير الاستراتيجي، ط١، مركز الاهرام، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٥٠

البحرية، في إطار جديد اطلق عليه البنتاغون عام ١٩٩٥ أسم ((الاسطول الخامس)) وهي المرة الاولى التي تنظم فيها اسطولاً جديداً منذ الحرب العالمية الثانية دلالة على ان الوجود العسكري للولايات المتحدة الامريكية قد اصبح سمة ثابتة، وقد تعزز مثل هذا الاتجاه في جانب كبير منه من خلال الاتفاق بين الولايات المتحدة الامريكية وقطر عام ١٩٩٥، على انشاء اكبر قاعدة للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة (قاعدة السليلية والتي اصبحت فيما بعد مقر القيادة المركزية الوسطى. بينما جاءت الاتفاقية مع الكويت لتسمح ببقاء قوات عسكرية مختلفة بلا قيود او مبررات للاستطلاع والتدريب وتنفيذ العمليات وهو ما جعلها مفتوحة امام كل الاحتمالات( ).

إن سنوات التسعينيات شهدت تحولات في اساليب السياسة الامنية للولايات المتحدة الامريكية في منطقة الخليج العربي وان كان جوهر اهدافها لم يتغير، ويمكن تحديد اهم مقومات السياسة الأمنية الامريكية اتجاه امن منطقة الخليج العربي في النقاط التالية : ( ) ٥ ٦

١. توسيع قاعدة الاتفاقيات الامنية الثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي .
٢. تعزيز التعاون مجلس التعاون الخليجي في مجالات صفقات التسلح.
٣. السماح لدول مجلس التعاون بامتلاك تقنيات عسكرية امريكية متقدمة .
٤. تشجيع حلفاء الولايات المتحدة الامريكية على توسيع دورهم في المنطقة .
٥. الاحتفاظ بقوة امريكية قادرة على التدخل المباشر في منطقة الخليج العربي .
٦. العمل على تطويع منظمة الامم المتحدة لصالح تمديد نفوذ الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة .
٧. الضغط على دول منطقة الخليج العربي من اجل رفع المقاطعة عن (اسرائيل) وتطبيع العلاقات معها .
٨. خلق حالة من عدم الاستقرار والتوتر في منطقة الخليج العربي، بما يخدم هدف استنزاف عوائد النفط الخليجية لتغطية نفقات تحريك القوات الى

---

(٦) المصدر نفسه، ص١٥١ .

(٦) كمال محمد الاسطل، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون...،مصدر سبق ذكره، ص١١٣ .

منطقة الخليج العربي، ولعل احدى حالات التوتر آنذاك هو حالة التصعيد العسكري المستمر ضد العراق .

في النهاية نستطيع ان نقول ان غزو دولة الكويت عام ١٩٩٠، أدى إلى احداث تغيير جوهري في مفهوم الامن في منطقة الخليج العربي، إذ تم عدَّ هذا الامن جزءاً من امن الولايات المتحدة الامريكية، كما زاد وضوح دور البعد الدولي في امن المنطقة، وعدَّ الحفاظ على أمن منطقة الخليج العربي وثيق الصلة بالمحافظة على المصالح الامريكية في المنطقة، وفشل العالم العربي في حل مشكلاته داخل البيت العربي ، ومن هنا، فقدت منطقة الخليج العربي امنها منذ اللحظة التي سلمت فيها حماية الامن لقوى اجنبية خارجية ساهمت فيما بعد، وكما سنرى في الدراسة إلى تحويل الامن الخليجي اداة بيد الولايات المتحدة الامريكية تملي عليه ما تريد ففقدت المنظومة ومنذ حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ صبغتها الشرعية بوضع الأسس الفعلية بحماية أمنها بمعزل عن القوى الخارجية وعلى رأسهم الولايات المتحدة الامريكية .

المبحث الثالث: متغير الارهاب الدولي ٢٠٠١-٢٠١٢

إذا كانت استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية لمنطقة الخليج العربي ما بعد الحرب الباردة تقوم على الاحتواء المزدوج لكل من العراق وايران وحماية دول المنطقة ودعم استقرارها، إلا إن أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١، صدمت الأوساط السياسية للولايات المتحدة الامريكية ومراكز الابحاث التابعة لها، ودفعت بها الى اجراء مراجعات كبيرة في الادارة الامريكية، مما أدى الى انقلاب التفكير الاستراتيجي تجاه منطقة الخليج العربي، وبرزت رؤى داخل مؤسسات صنع القرار وفي صفوف (المحافظين الجدد) * تنادي بإعادة النظر في العلاقة التاريخية بين الولايات المتحدة الامريكية والنظم الصديقة في منطقة الخليج العربي ( ) . ٦

* المحافظون الجدد : التفت معظم افراد هذه المجموعة خلال الثلاثينات من القرن الماضي كطلاب جامعيين في كلية مدينة نيويورك، إذ أيدوا الافكار السياسية للمفكر التروستيكي المعادي للسوفيتية (ماكس شاشتمان) خاصة في مجال السياسة الدولية، وترجع أصول معظم أفراد هذه المجموعة إلى أسر يهودية مهاجرة من أوروبا الشرقية، وكانت معظم تلك الأسر تعاني من الفقر، وأدى الكساد الكبير إلى اتخاذهم خطأ راديكالياً واعتناقهم الأفكار الجديدة والثورية الاشتراكية، وعلى العكس من المحافظين القدامى جاء المحافظون الجدد من بيئة ليبرالية يهودية، ولذلك لم يكونوا معاديين للسامية

فور وقوع احداث ١١ ايلول ٢٠٠١، دعت الولايات المتحدة الى تشكيل تحالف دولي واسع النطاق لمواجهة ما تسميه بالإرهاب، واعلنت ان الحرب على الارهاب ستشمل دولاً ترعى الارهاب حسب المفهوم الامريكي (افغانستان، العراق، ايران، سوريا، السودان، كوريا الشمالية) واعلن الرئيس الامريكي السابق بوش (الابن) في خطاب أمام الكونغرس ما نصه إنّ (على دول العالم ان تختار بين أمرين أما أن تكون

كالمحافظين القدامى، وإنما كانوا إلى حد كبير مؤيدين لإسرائيل، وأطلق عليهم المحافظين الجدد لأنهم يُعدّون جدداً بالنسبة للحركة المحافظة بشكلٍ ما، وكانوا خلال الخمسينات والستينات من الاجتماعيين المعادين للشيوعية المؤيدين بشدة لحركة الحقوق المدنية والاندماج وفي عقد السبعينات ثار العديد من المحافظين الجدد ممن كانوا لا يزالون ديمقراطيين ضد تحول الحزب الديمقراطي إلى اليسار فيما يتعلق بالقضايا الدفاعية، كما اعتبروا إن الهدف الأساسي للسياسة الخارجية يجب أن يكون تقويض الشر الذي يمثله الاتحاد السوفيتي، وكان لهم تأثيراً كبيراً في حقبة الثمانينات على السياسة الخارجية الامريكية بعدما وجدوا دعماً من الرئيس الامريكي رونالد ريغان، وفي حقبة التسعينات ذهب كثيرون من المتقدمين إلى أن المحافظين الجدد فقدوا مبرر وجودهم في اعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، ولم تفلح صيحات المحافظين الجدد في حث الإرادات الامريكية على القيام بعمل ما، فخارج مراكز الدراسات الريغانية وحزب الليكود اليمني الإسرائيلي، كانت دعوتهم إلى تغيير النظام في العراق تعد مثيرة ومتطرفة من جانب الاتجاه السياسي السائد مع استثناءات قليلة ملحوظة مثل قرارات الرئيس الامريكي بيل كلينتون بشأن شنّ غارات متفرقة على أهداف يشتبه إنها إرهابية في كل من افغانستان والسودان في عام ١٩٩٨، فإن حديثهم عن العمل العسكري الوقائي كان يتم ادانته وينظر إليه على إنه إسراف، وكان قد استغل المحافظون الجدد عقد التسعينات لشحذ خطابهم وصياغة برنامج عمل من أجل القوة الأمريكية، وانتقدوا السياسات الخارجية الامريكية في حقبة ما بعد الحرب الباردة خلال مدة حكم الرئيس الامريكي بوش (الاب) بل كلينتون والتي تضمنت إجراء تخفيضات الانفاق العسكري وعدّوها سياسة مثالية وغير كافية، واتهموها بالافتقاد إلى الوضوح الاخلاقي وعدم تحقيقها للمصالح الإستراتيجية الامريكية في الخارج بصورة إنفرادية، وقد حركت هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ كثيرين في إدارة الرئيس الامريكي بوش (الابن) بدرجة أكبر مما كان في السابق في اتجاه السياسة الخارجية المحافظين الجدد، فعقب احداث ١١ ايلول ٢٠٠١، بأيام قليلة ارسل أحد مراكز البحوث والدراسات المهمة التابع للمحافظين الجدد في واشنطن، وهو مشروع القرن الامريكي الجديد رسالة مفتوحة إلى الرئيس الامريكي بوش (الابن) دعا فيها إلى تغيير النظام في العراق، وكان الرئيس بوش قد عارض قبل وقت ليس بطويل اثناء حملته الانتخابية في عام ٢٠٠١ فكرة بناء الأمة والتدخل العسكري المفرط خارج الولايات المتحدة الامريكية، إلا إنه بدأ يدعو إلى تغيير النظام في العراق في اعقاب احداث ١١ أيلول ٢٠٠١، ويدعوا هذا المركز أيضاً إلى دمقرطة العالم العربي لمدة تزيد عن عقد . للمزيد ينظر : رضا هلال، اليمين الديني واليمين المحافظ الجديد في السياسة الامريكية، مركز الدراسات الامريكية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص٥ ، ١٥ . وكذلك ينظر :

Immanuel Wallerstein, The Eaglehas Crash Land, Foreign Policy, July, August 2002

(٦) محمد أبو زمان، الفاعلون الجدد ... واعادة ترتيب قواعد اللعبة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٨)، المجلد ٢٤٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٨٧ .

مع امريكا أو تكون مع الارهاب) [٦]، ومنذ ذلك الحين أصبحت[٧] سياسة الولايات المتحدة الامريكية إزاء اي منطقة من العالم تتحدد في ضوء الحرب على الارهاب، وبالتالي لم تكون منطقة الخليج العربي مستثناة من ذلك [٨]، و قدم الرئيس الامريكي السابق بوش (الابن) استراتيجية جديدة اساسها الضربات الوقائية والاستباقية * والتواجد العسكري المباشر في منطقة الخليج العربي لردع اي قوة تحاول السيطرة على النفط [٧]، وتضمنت استراتيجية الامن ألقومي الامريكي المعلنة في عام ٢٠٠٢ م اهم التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الامريكية وهي : (انتشار اسلحة الدمار الشامل، الارهاب، الدول المارقة) [١] . لقد عدت الولايات المتحدة الامريكية منطقة الخليج العربي بعد احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ كمرتكز في حربها ضد ما تسميه الارهاب، وامعنت الادارة الامريكية في الحصول على الدعم المالي من دول الخليج العربية ، اضافة الى تسيع قواعدها العسكرية في المنطقة[٦] .

---

[٦] تميم حسين محمد التميمي، السياسة الامنية للولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق وافاق المستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٤، ص٦٦ .

[٦] جريجوري جوز، السياسة الامريكية في الخليج ٢٠٠١ . ٢٠٠٢، التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٩ ، ٢٠٠٢، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، ٢٠٠٢، ص١٧٩ .

* أول المبادئ التي تقوم عليها استراتيجية الضربة الوقائية هي فكرة الردع المبكر والتي تذهب الى خلق قناعة لدى الخصوم الحاليين او المحتملين،في ان أي عمل يمكن ان يقدموا عليه ويمس أمن الولايات المتحدة في الداخل او يهدد مصالحها الحيوية في الخارج فأنه سيواجه بضربات وقائية بدون سابق انذار. اما المبدأ الثاني الذي تقوم عليه هذه الاستراتيجية هو مبدأ الضربة الاجهاضية –الاستباقية التي تضمن عنصر المبادرة بالهجوم والمفاجئة من اجل تدمير الخصم اذا حاول القيام بأعمال غير مرغوبة من شأنه المساس بأمن الولايات المتحدة وتقوم هذه الاستراتيجية على مبدأين اساسيين، الاول هو الانتشار الاستراتيجي لقواتها العسكرية لتوائم مع مصالحها الحيوية المنتشرة في العالم كله واقاليمه المختلفة.والثاني يقوم على ان توفير الدعم والغطاء الاستراتيجي هو عمل القوات الحليفة، وان يكون العمل القتالي الاساس ملقى على عاتقها . للمزيد ينظر: عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد،٢٠٠٥،ص٣٣٠–٣٣١.

[٦] محمد رياض، الولايات المتحدة الامريكية في الميزان الجيوبولتيكي الغربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٩)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٤٦ .

[٧] مكسيم لوفايفر، السياسة الخارجية الامريكية، تعريب : حسين حيدر، ط١، عويدات للنشر، بيروت، ٢٠٠٦، ص٩١.

[٧] جريجوري جوز، السياسة الامريكية في الخليج ...،مصدر سبق ذكره، ص١٧٩ .

دفعت احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ بالعلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية والمملكة العربية السعودية الى التوتر، وظهرت هذه التوترات بوضوح على مستوى الاعلام والرأي العام الامريكي وتحدث المسؤولين الامريكيون عن ضرورة ان تقدم المملكة العربية السعودية توضيحاً لها في عدة امور، منها موضوع زعيم التنظيم الارهابي اسامة بن لادن الذي كان يحمل الجنسية السعودية، وموضوع خاطفي الطائرات التي استخدمت في الهجمات واللذين يحملون غالبيتهم الجنسية السعودية، كذلك رفضت المملكة العربية السعودية استخدام اراضيها للحرب على افغانستان لاسيما ان الولايات المتحدة كانت تتوقع ان تقوم المملكة العربية السعودية بالدور نفسه كما حدث في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، عندما تحالفت مع الولايات المتحدة الامريكية، هذا فضلاً عن موضوع الصلات المالية والسياسية للأفراد من العائلة الحاكمة في المملكة العربية السعودية مع تنظيم القاعدة، كذلك الموضوع الخاص بالتفسير الرسمي للإسلام في المملكة العربية السعودية، إذ تزعم العديد من وسائل الاعلام في الولايات المتحدة الامريكية ان هناك بعض التيارات الدينية المتشددة الموجودة في المملكة العربية السعودية والتي يحمل بعضها صفة رسمية ساهمت في زيادة العنف والعداء للولايات المتحدة الامريكية [٢]، لذلك ضغطت الولايات المتحدة الامريكية على المملكة العربية السعودية لأحداث تغيير في مناهجها الدراسية والقيام بإصلاحات سياسية وادارية كذلك، فضلاً عن اتخاذ اجراءات سياسية ومالية ضد الجماعات الاسلامية المتطرفة التي ترتبط بعلاقات قوية مع تنظيم القاعدة والموجودة في المملكة العربية السعودية [٣].

وفيما يتعلق بالحرب الامريكية على العراق فيمكن القول إن الأهمية الاستراتيجية للعراق جعلته في مقدمة البلدان المستهدفة بحملة الولايات المتحدة الامريكية العسكرية ضد الارهاب والتي اعلنها الرئيس الامريكي السابق بوش الابن عام

---

[٧] التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠١ . ٢٠٠٢، وحدة الدراسات الاستراتيجية، ط١، دار الخليج، الشارقة، ٢٠٠٢، ص١٨٥ .

[٧] عبد الله يوسف سهر محمد، الامن والتدخل الخارجي في الشرق الاوسط : دراسة في تطور العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٠)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، ص١٤ .

٢٠٠٢[ ]، فبعد الحرب على افغانستان وسقوط نظام طالبان عام ٢٠٠١، جاء دور العراق لوضع نظريات وسياسات المحافظون الجدد موضع التطبيق [ ]، وساند الكونغرس الامريكي الرئيس الامريكي السابق بوش (الابن) بمنحه سلطة شن الحرب لحماية الامن القومي الامريكي من الخطر الذي يمكن ان يشكله العراق [ ]، ومن اجل تحقيق هذا الهدف شنت الولايات المتحدة الامريكية حربها ضد العراق في آذار ٢٠٠٣، دون الحصول على موافقة الأمم المتحدة ، وفقاً للبند السابع من ميثاق الامم المتحدة والذي يبرر شن الحرب عند الدفاع عن النفس وفقاً للمادة ٥١ منه [ ].

وكانت الأهداف المعلنة لهذا الاحتلال، هي : [ ] [٨]

١. ان الولايات المتحدة الامريكية تنظر الى العراق كونه يشكل تهديداً لمصالحها الحيوية في المنطقة لاسيما ان العراق من الدول التي تسعى الى تطوير وانتاج اسلحة الدمار الشامل، كذلك ان الولايات المتحدة الامريكية تنظر الى رغبة العراق في امتلاك الاسلحة النووية بأنه يرتبط اساساً في سعي العراق لاستعادة دوره ومكانته الاقليمية ، وفي هذا الصدد يقول احد المسؤولين الامريكيين (لن يتوقف العراق عن امتلاك اسلحة الدمار الشامل طالما ان النظام الحالي هو الذي يمسك زمام السلطة) .
٢. تنظر الولايات المتحدة الامريكية الى النظام العراقي بأنه يشكل تهديداً وخطراً على جيرانه لاسيما وان امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل قد تدفعه الى المجازفة بشن عدوان على جيرانه والسعي للهيمنة الاقليمية على الشرق

---

[٧] ابو بكر الدسوقي، امريكا والارهاب، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٦)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، ٢٠٠١، ص٩٩ .

[٧] نعوم تشومسكي، الهيمنة ام البقاء : السعي الامريكي للسيطرة على العالم، ترجمة : سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٤، ص١٩ .

[٧] المصدر نفسه، ص٢٦ .

[٧] حسن نافعة، وجهة نظر : تطور الرؤية الامريكية اتجاه العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٣)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، ٢٠٠٣، ص٧٨ .

[٧] تميم حسين محمد التميمي،السياسة الامنية للولايات المتحدةالامريكية...، مصدر سبق ذكره، ص٦٧ .

الاوسط من ناحية، ومن ناحية اخرى ان هذه الاسلحة ستؤمن له كل الوسائل اللازمة لتحقيق بقائه لمدة طويلة .

٣. تنظر الولايات المتحدة الامريكية للعراق كونه دولة راعية للإرهاب وداعمة له بصورة مباشرة او غير مباشرة وهو ما يهدد الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها .

٤. عدم طاعة العراق وامتثاله لقرارات الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي لاسيما ما يتعلق بنزع اسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد يقول زلماي خليل زاد السفير الامريكي السابق في العراق. (ان العراق في حالة خرق مادي لتعهداته للأمم المتحدة، اننا مؤمنون بأنه يهدد الاستقرار الاقليمي والعالمي، ان الادارة الامريكية إلان مصممة على نزع سلاح العراق بشكل او بأخر) (٧ ٩) .

وفي الواقع إن الاهداف الحقيقية للاحتلال الامريكي للعراق تتحدد بالاتي :

١. الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للعراق، والتغلب على نقطة ضعف اساسية كانت تعاني منها وهي ان العراق كان يمثل نقطة فراغ ضمن حزام القواعد العسكرية للولايات المتحدة الامريكية المنتشرة في منطقة الخليج العربي واسيا الوسطى وجنوب اسيا (٨) .

٢. تثبيت القواعد العسكرية للولايات المتحدة الامريكية في منطقة الخليج العربي بصورة دائمة وليس من خلال ترتيبات مؤقتة (١) .

٣. ضمان امن اسرائيل، وان كانت الحرب تمثل مصلحة بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، إلا انها مثلت ايضاً مطلباً اسرائيلياً مستمراً، (٢) .

---

(٧) نقلاً عن : المصدر السابق، ص٧٦ .

(٨) أحمد إبراهيم محمود، العراق الجديد في الاستراتيجية الامريكية للشرق الاوسط، مجلة دراسات دولية، العدد (١٥٤)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٦٤ .

(٨) المصدر نفسه، ص٦٤ .

(٨) عماد جاد وآخرون، العامل الاسرائيلي في الازمة العراقية : العدوان على العراق خريطة ازمة .. ومستقبل امة، ط١، مركز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٧٥ .

٤. ادراك الولايات المتحدة الامريكية ان وجودها العسكري في العراق سيحقق مكاسب اقتصادية متعددة يأتي في مقدمتها السيطرة على النفط، فالعراق يعتبر من بين اكبر الدول التي تمتلك احتياطياً نفطياً في العالم، كما ان الكثير من التحليلات تؤكد على ان النفط كان الدافع الرئيسي وراء شن الولايات المتحدة الامريكية الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ م، بل ان مستشار الرئيس الامريكي السابق للشؤون الاقتصادية (لوران ليند ساي) كان قد صرح قبيل الحرب الامريكية على العراق بأن البترول هو الهدف الرئيسي لمساعي الولايات المتحدة الامريكية لشن هجوم عسكري واسع النطاق ضد العراق وان الاثار السياسية السلبية لهذه الحرب ستكون بسيطة للغاية مقارنة بالمزايا الاقتصادية والمكاسب الاستراتيجية في حالة نجاح الحرب [٣].

ومنذ الايام الاولى لسقوط النظام العراقي السابق في ٩ نيسان ٢٠٠٣ م، عمد الرئيس الامريكي السابق بوش (الابن) وافراد ادارته ومراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية الى التأكيد على ان التغيير في العراق هو البداية لسلسلة من التفاعلات والعلاقات الاقليمية والدولية الجديدة [٨]، فجوهر الرؤية الامريكية يقوم على ان تغيير النظام في العراق سيكون البداية لإعادة ترتيب الاوضاع في منطقة الشرق الاوسط، استناداً الى فكرة مؤداها ان الاحتلال العراق واقامة نظام حكم ديمقراطي سيكون مقدمة للتغيير الشامل في باقي دول المنطقة[٨]، لكن الامور لم تسير كما ارادت الولايات المتحدة الامريكية، اذ أتسم ادائها بضعف وقصور في التخطيط، فبينما تمكنت قواتها من الانتصار عسكريا واسقاط نظام الحكم في العراق، فأنها فشلت بدرجة كبيرة في النهوض بمسؤولياتها كقوة احتلال في العراق، اذ وقع العراق اسيراً للفوضى منذ بداية الاحتلال وتسببت ممارسات القوات الامريكية في تفاقم هذه الفوضى من خلال قراراتها المتسرعة لاسيما حل الجيش والمؤسسات الامنية وفتح الحدود مما اغرق

---

[٨] أحمد إبراهيم محمود، العراق الجديد في الاستراتيجية الامريكية...،مصدر سبق ذكره، ص٦٤ . ٦٥ .

[٨] باقر جواد كاظم، الرؤية الامريكية لإعادة صيغة التفاعلات الاقليمية لمنطقة الشرق الاوسط : دراسة في الدور العراقي، مجلة قضايا سياسية، العدد (١٨)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٩، ص١٣٠ .

[٨] أحمد إبراهيم محمود، العراق الجديد في الاستراتيجية...،مصدر سبق ذكره، ص٦٣ .

البلاد في حالة من الفوضى والفراغ الامني المؤسسي[٨]، لذلك نرى ان هذا النموذج سرعان ما تداعى بشكل كبير[٨]، من خلال نشاط تنظيم القاعدة الارهابي الذي لم يقف عند الحدود العراقية، بل تمكنت من مد نشاطها ونفوذها إلى العديد من دول منطقة الخليج العربي والدول العربية الأخرى بصورة عامة، والى شمال افريقيا ثم الى اوربا والأمريكيتين[٨].

لقد أدى احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق عام ٢٠٠٣، إلى خلق حالة من عدم الاستقرار الشامل في منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط بصورة عامة، إذ استطاع تنظيم القاعدة الارهابي وغيره من المجموعات الارهابية جذب اعداد من المتطوعين العرب والاجانب إلى العراق بحجة القتال ضد الولايات المتحدة الامريكية لكن الواقع كان عكس ذلك اذ توجهت هذه المجموعات الارهابية الى ضرب المدنيين وضرب مفاصل ومؤسسات الدولة الامنية والسياسية والاقتصادية كجزء من مشروع اقليمي ودولي اكبر يستهدف العراق برمته وكانت النتيجة ان يخوض العراق حربا مع التنظيمات الارهابية لسنوات مما اثر على حالة الاستقرار السياسي والامني كذلك مشاريع اعادة الاعمار لسنوات وكانت النتيجة ايضا ان يتحرك هذا التنظيم الارهابي الى دول مجاورة للقيام بعمليات ارهابية لاسيما في منطقة الخليج العربي إذ نشطت القاعدة عملياتها في منطقة الخليج العربي، وبالأخص في المملكة العربية السعودية في الرياض عام ٢٠٠٣ ضد رعايا الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من دول التحالف الدولي ضد العراق، كما شملت العملية عدداً من الرعايا المدنيين من دول عربية وإسلامية كما شهدت الكويت وسلطنة عمان وغيرها من دول الخليج أحداثاً مماثلة[٨].

---

[٨] التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢ . ٢٠٠٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٩١ .

[٨] فاضل الربيعي وآخرون، الاحتلال الامريكي للعراق صوره ومصائره، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٢٩ .

[٨] محمد ابو رمان، الفاعلون الجدد...،مصدر سبق ذكره، ص٨٦ .

[٨] صالح عبد الرحمن المانع، العلاقات السعودية . العراقية في اعقاب احتلال العراق، مركز الخليج للأبحاث، العدد (٧)، ٢٠٠٥، ص٢٤ .

ويمكن القول إن إحتلال العراق عام ٢٠٠٣ كانت له تداعيات امنية خطيرة على منطقة الخليج العربي، واهم تداعيات الاحتلال على وفق الرؤية الخليجية العربية ، انه عمل على تقوية نفوذ إيران * في منطقة الخليج العربي، لا سيما بعد امتلاكها التكنولوجية النووية ( )، هذا بالإضافة الى خشية دول منطقة الخليج العربي من امكانية نجاح المشروع الأمريكي في العراق ليكون نموذجاً ديمقراطيا في المنطقة لأن ذلك له انعكاساته السلبية على تركيبة وبنية مجتمعها التواق لتبني نهج الاصلاح والتغيير مما سيؤثر على بقاء هذه الانظمة في الحكم مستقبلاً ( ) [١].

وفي شباط ٢٠١١ شهدت العديد من الدول العربية لاسيما دول المنطقة قيام ثورات وانتفاضات شعبية تطالب بإسقاط الانظمة الحاكمة، ولم تكن منطقة الخليج العربي مستثنية من ذلك، إذ كان للمملكة العربية السعودية وإيران والكويت وسلطنة عمان واليمن نصيباً منها، إلا إنها في البحرين تفجرت بحدة مما أثر على الأمن في منطقة الخليج العربي ( )، وقد شهدت الكويت تحرك[٢] قطاعات شعبية واسعة طالبت بمزيد من الإصلاحات وتقليص نفوذ الأسرة الحاكمة، وإتاحة الفرصة أمام المزيد من المشاركة السياسية وتصاعد بالتزامن معها نشاط الجمعيات السياسية والمنظمات الاجتماعية التي

---

* إن وجود الولايات المتحدة الامريكية في العراق وضع إيران امام معضلة مزدوجة الابعاد أولها : ضغوط الولايات المتحدة الامريكية على دول منطقة الخليج العربي للحيلولة دون إقامة أي تعاون فعلي معها بشأن العراق وامن منطقة الخليج العربي ما يدفع ايران للشعور بالعزلة وابعادها عن أية ترتيبات امنية جديدة، أما البعد الثاني فهو الذي يتمثل بإمكانية إستهداف ايران عسكرياً خاصة في ظل موقف الولايات المتحدة الامريكية من البرنامج النووي الايراني .

للمزيد ينظر : جاسم يونس محمد الحريري، قراءة في مستقبل العراق السياسي وانعكاساته على الامن الاقليمي والدولي، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (٢٧)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص٣٨ .

وكذلك ينظر : حميد شهاب أحمد، تداعيات الوجود العسكري الامريكي على دول الجوار، مجلة دراسات فلسطينية، العدد (١)، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص٢٤ .

وأيضاً : رياض الراوي، البرنامج النووي الايراني واثره على منطقة الشرق الاوسط، ط١، دار الاوائل للنشر، سوريا، ٢٠٠٨، ص٦٠ . ٦١ .

(٩) محمد سالم احمد الكواز، انعكاسات الاحتلال الامريكي للعراق على دول مجلس التعاون الخليجي ٢٠٠٣ . ٢٠٠٨، سلسلة أوراق إقليمية، العدد (١٥)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٩، ص١ .

(٩) حميد شهاب احمد،تداعيات الوجود العسكري...،مصدر سبق ذكره،ص٢٦-٢٧.

(٩٢) محمد مجاهد الزيات، المشهد في الخليج والجزيرة العربية، مستقبل الاوضاع في المنطقة في ضوء الثورات العربية، اوراق الشرق الاوسط، العدد (٥٢)، المركز القومي للدراسات الشرق اوسطية، ٢٠١١، ص١٧٩ .

بدأت تمارس نشاطاً سياسياً وهو ما رفع سقف المطالبات بالتغيير الديمقراطي، كما شهدت المملكة العربية السعودية مظاهرات تركزت في المنطقة الشرقية طالبت بمزيد من الحريات ووضع دستور وإصلاحات سياسية وكفالة المزيد من الحقوق السياسية لشريحة كبيرة من مواطنيها اللذين يعانون من التهميش والاقصاء ، وكان دخول إيران المؤيد للمظاهرات في كل من الكويت والمملكة العربية السعودية عاملاً مؤثرا فالأنظمة الخليجية تزعم ان هناك بعدا مذهبيا لهذه المعارضةً على أمن المنطقة، كما عبرت الكويت عن ذلك بطرد دبلوماسيين ايرانيين متهمين من قلبها بالتجسس، وادانت المملكة العربية السعودية التدخل الايراني في الشؤون الداخلية لدول المنطقة ( ) .

وبصفة عامة، فإن أهم تأثير لموجة الانتفاضات الشعبية في منطقة الخليج العربي كانت في البحرين بصفة أساسية، إذ شهدت تصاعداً للنشاط المعارض قادته جمعيات سياسية وتجمعات شبابية، وبدأت أحداث البحرين في ١٤ شباط ٢٠١١ في الذكرى العاشرة للتصويت، على ميثاق العمل الوطني ضمن تجمعات شبابية بالدرجة الأولى، وانضمت إليها بعد ذلك الجمعيات السياسية المعارضة، وإذا كانت الجمعيات السياسية ومعظمهم ينتمي إلى شباب الجامعات والمدارس قد انتظموا من خلال شبكات التواصل الاجتماعي وكان سقف مطالبهم هي الدعوة إلى تطبيق الاصلاحات السياسية وتطبيق الملكية الدستورية، ورفض التمييز الطائفي لنظام الاقلية الحاكمة وتطبيق العدالة الاجتماعية فما يتعلق بالوظائف الحكومية وتوزيع الثروات، إلا إن دخول الجماعات السياسية إلى التظاهرات قد رفع سقف مطالبها إلى اسقاط النظام ( ) . مما أدى إلى إعلان الحكومة البحرينية الاحكام العرفية، واستقدام قوات درع الجزيرة لمواجهة المطالب الشعبية لذلك دخلت قوات سعودية واماراتية وقطرية لمساندة النظام في البحرين ( ) .

(٩) محمد مجاهد الزيات، مصدر سبق ذكره، ص١٤٠ . ١٤١ .

(٩) اسامة يسري، البحرينيين ايضاً يستحقونها، الحوار المتمدن، العدد (٣٣٤٦)، ٢٤ نيسان ٢٠١١، الانترنيت : http://www.alhewar.org

(٩) محمد السعيد ادريس، الموقف الايراني من الثورات العربية، بين الفرص والتحديات، اوراق الشرق الاوسط، العدد (٥٢)، المركز القومي للدراسات الشرق اوسطية، ٢٠١١، ص١٧٦ . ١٧٧ .

وتزعم انظمة الحكم في الخليج ان هناك دور لإيران في احداث البحرين، وقد أدان وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في اجتماع استثنائي لهم في الرياض ١٧ نيسان ٢٠١١ ما سموه التدخل الايراني في شؤون البحرين الداخلية واستنكر الاتهامات التي تضمنها البيان الصادر عن لجنة الامن القومي والشؤون الخارجية بمجلس الشورى الايراني الذي جاء فيه ((إن المملكة العربية السعودية تلعب بالنار من خلال ارسالها قوات درع الجزيرة إلى البحرين))، وطالب علاء بروجردي رئيس تلك اللجنة كل من المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة الانسحاب فوراً من البحرين معتبراً إن دخول هذه القوات احتلالاً لهذه الدولة ودعا وزير خارجية المملكة العربية السعودية للرد على هذه التصريحات برفضه استمرار طهران في اعطاء نفسها الحق بالتدخل في شؤون منطقة الخليج العربي [٦].

وفي سلطنة عُمان فتركزت المظاهرات فيها تحديداً في محافظة صحار التي تعتبر أقل ولايات السلطة في المستوى الاقتصادي، ورغم محدودية المشاركة في المظاهرات، والتي طالبت بأبعاد شخصيات تتهمها بالفساد ، إلا إنها كانت أول مرة تشهد فيها السلطنة حراكاً سياسياً معارضاً بهذا المستوى، وجاءت الاستجابة من قبل السلطان قابوس سريعة فأقال بعض المسؤولين الحكوميين كذلك اقال الحكومة وأعاد تشكيلها وأدخل عناصر شابة جديدة وقامت الحكومة بتوفير فرص عمل واعطاء بدل بطالة لمن لم يتم تعيينه، كما تم تشكيل لجنة دستورية لوضع دستور جديد يتضمن صلاحيات دستورية أوسع للمجلس الاستشاري، كما إن المملكة العربية السعودية ودول منطقة لخليج العربي الاخرى الغنية، قدمت مساعدات اقتصادية سريعة للسلطنة لزيادة رفاهية المواطنين ومنها الامارات العربية المتحدة وقطر والكويت، وقامت الحكومة بفتح حوارات مع قطاعات شعبية متعددة لتهدئة الاحتقان وتحقيق الاصلاحات[٧].

---

[٩] المصدر نفسه، ص١٨٠ .

[٩] محمد مجاهد الزيات،المشهد في الخليج والجزيرةالعربية، مصدر سبق ذكره، ص١٤٣ . ١٤٤ .

الاستنتاجات:

يمكننا القول، ان غزو افغانستان رتب بناء قوة شعبية اسلامية متطرفة قد اضرت بمخططات الاتحاد السوفيتي، وافادت مخططات الولايات المتحدة وقتذاك، بيد انها انتجت مرضاً ما زال العالم يعاني من تداعيات انتشاره في المجتمعات الدولية ، كما ان نتائج الثورة الاسلامية الايرانية عام ١٩٧٩ الغت معادلات توازن قوى اقليمية لا تزال دول الاقليم تفشل في ايجاد توازنات جديدة مقبولة منها ، ومن القوى العظمى ، كما إن أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ أثرت بشكل كبير على المنظومة الامنية الخليجية، من خلال التحول الكبير في التفكير الاستراتيجي اتجاه منطقة الخليج العربي، جعل الولايات المتحدة الامريكية تشكك في حلفائها، لاسيما المملكة العربية السعودية، والاتهام هو إنها دولة داعمة للإرهاب، وتعطي مردودات عكسية على امنها، كما كان احتلال الاتحاد السوفيتي افغانستان ٢٠٠١، وطرد العراق من الكويت عام ١٩٩١، ثم احتلاله عام ٢٠٠٣، أثاراً مباشرة على منظومة الامن الخليجي، إذ انطلقت الولايات المتحدة من قواعدها في منطقة الخليج العربي لضرب افغانستان والعراق من جعل منطقة الخليج لعربي مقراً للوجود العسكري الامريكي، وجاءت الدعوة المستمرة للولايات المتحدة لنشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط، أثارت مخاوف انظمة منطقة الخليج العربي، لاسيما الانظمة المحافظة خوفاً من انتقال المطالب الاصلاحية إلى دولها .

مما سبق، نجد إن دول منطقة الخليج العربي فشلت في حماية أمنها عبر بناء قوة موازية للعراق وإيران، وتولت كل دولة منفردة بناء قوتها الذاتية واقصى ما تم الاتفاق عليه، هو قوات درع الجزيرة التي بقيت قوة رمزية ولم تثبت فاعليتها في تحقيق الامن للدول الاعضاء، وهذا العجز دفع دول مجلس التعاون الخليجي إلى عقد العديد من الاتفاقيات الامنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، وقيادة حلف شمال الاطلسي والتي أدت إلى تسليم ملف الأمن في منطقة الخليج العربي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وللحلف لحماية أمن منطقة الخليج العربي من التهديدات والتحديات التي تواجه امن الخليج العربي.